

السؤال	صحيح أو خطأ	التعليق
إذا استحال تنفيذ دفع مبلغ من النقود للدائن، يمكن للمدين التنفيذ بمقابل.	خطأ	التنفيذ المتعلق بالالتزام بدفع مبلغ من النقود قابل للتنفيذ العيني دائما. ولذلك لا يجوز فيه التنفيذ بمقابل (التعويض). وما يمكن للدائن هو مطالبة المدين بالتنفيذ العيني به مع التعويض عن التأخر في التنفيذ؛ أي أن التعويض يكون عن التأخر فقط.
إزالة ما وقع مخالفا للالتزام يكيف على أنه تنفيذ عيني.	صحيح	حسب المادة 173 ق.م.، إزالة ما وقع مخالفا للالتزام هو تنفيذ عيني، كما يمكن اعتباره تعويضا عينيا، حسب بعض الفقه. وامتناع المدين عن الإزالة يمنح للدائن الحق في اللجوء إلى القضاء للإزالة على نفقة المدين.
إذا أفشى الطبيب سر المريض، يجوز لهذا الأخير اللجوء إلى الغرامة التهديدية.	خطأ	تجوز الغرامة التهديدية في الالتزام بالامتناع عن عمل، ولكن في هذا المثال، التنفيذ العيني مستحيل، وبالتالي، لا يجوز للدائن اللجوء إلى الغرامة التهديدية، فما عليه إلا طلب التعويض.
يشترط لاستحقاق التعويض إعدار المدين.	صحيح	من شروط حصول الدائن على التعويض إعدار المدين (م.179 ق.م.؛ م.ع.، غ.م.، 2000/01/12). إلا أن هناك حالات لا يشترط فيها الإعدار وهي تلك الواردة في المادة 181 ق.م.
يمكن للدائن أن يختار بين الالتزام الأصلي والتعويض الاتفاقي.	خطأ	لا يمكن للدائن أن يختار بين الالتزام الأصلي والتعويض الاتفاقي؛ لأن التعويض الاتفاقي وهو ما يسمى أيضا الشرط الجزائي (الالتزام الشرطي) ليس التزاما تخييريا.
إذا قصر المدين في المطالبة بحقوقه تجاه مدينيه، جاز لدائمه المطالبة بها نيابة عنه.	صحيح	وهذه هي الدعوى غير المباشرة التي يستطيع الدائن أن يباشر بنفسه حقوق المدين ودعوى المدين نيابة عنه نتيجة تقصيره في استعمال حقوقه أو المطالبة بها ليحمي حقه في الضمان العام.
في الدعوى غير المباشرة، لا يجوز للدائن طلب إبطال زواج المدين.	صحيح	الحقوق غير المالية والحقوق غير القابلة للحجز والتنفيذ لا يجوز للدائن المطالبة بها نيابة عن مدينه، وإبطال الزواج حق غير مالي.
الدعوى البولصية تمس حرية المدين في التصرف في أمواله.	صحيح	الهدف من الدعوى البولصية الطعن في تصرفات المدين القانونية (عدم نفاذها في مواجهة الدائن) التي قام بها إضرارا بحقوق الدائنين وهذا يشكل قيда على حريته.
الصورية بطريق التستر هي تلك التي ترد على شخص أحد المتعاقدين.	خطأ	الصورية بطريق التستر هي تلك التي ترد على طبيعة التصرف أو نوعه، كتستر هبة في صورة بيع. أما تلك التي ترد على شخص المتعاقدين، فتسمى بالصورية بطريق التسخير.
الحق في الحبس وسيلة من وسائل الضمان وليس من وسائل التنفيذ.	خطأ	هو وسيلة من وسائل الضمان والتنفيذ معا؛ بحيث يطالب شخص بأداء ما عليه لآخر قبل تنفيذ ما هو ملزم به تجاهه. والمشرع أدرج الحق في الحبس تحت ضمان حقوق الدائنين؛ وهذا الحق هو أيضا وسيلة للتنفيذ من حيث الواقع، يجبر الدائن المدين بالتنفيذ عن طريق حبس الشيء.

